تأثير مقومات القطاع السياحي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

The impact of the tourism sector components on attracting foreign direct investment to Algeria.

مفتاح حمزة[1]

Hamza Meftah[1]

[1]جامعة الجزائر 3، meftah.hamza@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 23 /2024/10 تاريخ القبول: 18 /2024/12 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في إقتصاديات الدول المضيفة له، لذا فقد سعت العديد من الدول النامية إلى القيام بإصلاحات جذرية في بنيتها الإقتصادية وإصدار قوانين تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلدانها.

وبما أن للسياحة مكانة بارزة في استراتيجيات التنمية خاصة في الدول النامية التي تتمتع بمزايا سياحية متعددة لما لهامن أثار إيجابية اقتصادية واجتماعية وثقافية. فإن العديد من هذه الدول لجأت لتطوير هذا النشاط والإهتمام به وتسهيل الإستثمار فيه سواء كانت هذه الإستثمارات محلية أو أجنبية.

وكنتيجة لما تحظى به الجزائر من إستقرار سياسي وأمني منذ نهاية التسعينيات ولتوافر المقومات السياحية الطبيعية والأثرية والتاريخية، فقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى توفير بيئة مشجعة للإستثمار السياحي، لكن وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف هذه الأخيرة، يبقى إقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائرية ضعيفا بسبب عدة عوائق.

كلمات مفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، السياحة، مقومات السياحة، الإستثمار السياحي.

تصنيفات JEL : F21، Z32، L83.

Abstract:

Foreign direct investment plays an important role in the economies of its host countries. Many developing countries have sought to undertake radical reforms in their economic structure and enact laws encouraging the attraction of foreign capital to their countries.

Tourism has a prominent place in development strategies, especially in developing countries, which enjoy multiple tourism benefits, which have positive economic, social and cultural effects. Many of these countries resorted to the development of this activity and interest in it and facilitate investment in it whether these investments domestic or foreign.

As a result of Algeria's political and security stability since the end of the 1990s and the availability of natural, archaeological and historical tourism resources, the Algerian government has provided an encouraging environment for tourism investment, However, despite the efforts made by the latter, foreign investors' demand for the Algerian market remains weak due to several obstacles

Keywords: foreign direct investment, tourism, tourism components, tourism investment**.**

JEL Classification Codes: F21 ،Z32 ،L83.

المؤلف المرسل: مفتاح حمزة، meftah.hamza@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

يكتسب قطاع السياحة أهمية لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وقد أحتل هذا القطاع مكانة كبيرة لدى معظم الدول النامية التي تتوفر لديها مقومات سياحية لذا اهتمت هذه الدول بهذا القطاع بشكل خاص وشجعت الإستثمار فيه. حيث يحظى الإستثمار في القطاع السياحي بدرجة عالية من الأهمية فهو يعتبر بمثابة قوة إنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات الخاصة بهذا النشاط وعليه فهو يتطلب تضحية كبيرة من أجل دعمه و تنظيمه بغية تحقيق الأهداف المسطرة وذلك لما له من تأثيرات إيجابية على باقي القطاعات، وفي هذا السياق نجد أن الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها تسعى دوما للبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للرفع من حجم الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية مما يتطلب منها التركيز على سياسات معينة لتشجيع المستثمرين المحليين ولجذب الأجانب، وكنتيجة لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر فقد وفرت الدول المضيفة كل الامكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الإستثمار في أراضيها.

لذلك فإن كثيرا من الدول بما فيها الجزائر تسعى جاهدة لتنمية وتطوير القطاع السياحي من أجل الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال التي يحققها هذا القطاع. لكن بالرغم من توفر البلاد على المقومات السياحية الطبيعية والأثرية والتاريخية إلا أنها لم تستطع عبر العقود الماضية استغلال كافة هذه المقومات وجذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب والتي وقفت أمام تطور الإستثمارات السياحية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة كما يلي:

ما هي طبيعة العلاقة بين مقومات القطاع السياحي الجزائري على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر؟

من أجل إيجاد حل لمشكلة دراستنا توجب طرح الأسئلة التالية:

- ما هي المقومات الأساسية للقطاع السياحي في الجزائر؟
- كيف تؤثر المقومات السياحة الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وللاجابة على السؤال الرئيسي تم صياغة الفرضية الرئيسية الأتية:

هناك علاقة طردية بين قوة مقومات القطاع السياحي في الجزائر وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وعليه يمكن لنا صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- تمتلك الجزائر مقومات سياحية متنوعة وثرية تجعلها وجهة سياحية واعدة.
- توفر المقومات السياحية الجزائرية فرصًا استثمارية واعدة بحكم زيادة الطلب على الخدمات السياحية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في ضرورة استغلال المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر لغرض تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاولة جعل الإستثمار في هذا القطاع من البدائل الأساسية للخروج من التبعية النفطية خاصة في ظل الظروف الإقتصادية التي تعيشها الجزائر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- قياس مدى جاهزية القطاع السياحي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تبيان أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرين السياحيين في الجزائر.
- اقتراح الحلول المناسبة لدفع عجلة الإستثمار السياحي بالجزائر.

منهج المتبع:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الإستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياحة والإستثمار الأجنبي المباشر والأسلوب التحليلي من خلال إبراز بعض الإحصائيات وتحليلها بالإعتماد على الجداول والرسوم البيانية.

2. مدخل مفاهيمي حول الإستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتعرف في هذا العنصر على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وكذا أهم سلبياته وايجابيته.

1.2. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر FDI

يقصد بالإستثمار على أنه كل التكاليف التي تولد إيرادات جديدة على المدى الطويل (مختار و سلوى، 2022، صفحة 593)، والإستثمار بدوره قد يكون إستثمارا وطنيا داخل الدولة الأم أو يكون دوليا أي إستثمار أجنبيا، وقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة تعريفات تختلف باختلاف زاوية النظر اليه من طرف هيئات ومنظمات دولية، نورد أهمها فيما يلي:

- **صندوق النقد الدولي** IMF: عرفه على أنه قيام مؤسسة بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون ذلك عندما يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادارة المؤسسة (عبد اللطيف و سعيد، 2014، صفحة 7).
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (UNCTAD): يعرفه بأنه إستثمار طويل الأجل يقوم به كيان مقيم في اقتصاد معين (البلد الأم) في أصول الشركات التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد آخر (البلد المضيف) وينبغي أن ينعكس بدرجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي في إدارة تلك الأصول (محمد ا.، 2017، صفحة 39).
- **منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية** (OCDE): فترى أن الإستثمار (FDI) عبارة عن نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر) للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر (المؤسسة)، كما تعتبر منظمة (OCDE) أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن(10%) من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت في مجلس الادارة (مختار و سلوى، 2022، صفحة 593).

وعليه يرى الباحث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار كيان معين خارج بلده الأم في بلد آخر قصد تحقيق الأرباح ويكون ذلك بالمساهمة بأكثر من 10% في رأس مال المشروع المستثمر مع امتلاك قدرة التأثير في إدارة هذا الأخير.

2.2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الإستثمار الأجنبي أشكال متعددة نذكر أبرزها:

أ. **الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدوافع** : يصنف الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا لهذا النوع إلى ما يلي (بختة، 2023، صفحة 595):

- ✓ **الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية**: تسعى الشركات الأجنبية للاستثمار في مشاريع تستهدف استخراج وتطوير الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والمياه وغيرها، مما يساهم في تشغيل الاقتصاد ويلبي احتياجات الطاقة المستمرة، غير أن هذا النوع من الإستثمارات يعتبر غير عادل لأن نسبة الأرباح الأكبر تعود للشركات المستثمرة؛
- ✓ **الإستثمار الباحث عن السوق:** تسعى الشركات الأجنبية من خلال هذا النوع من الإستثمارات إلى توسيع نطاق عملياتها التشغيلية والحصول على أسواق جديدة لتقديم منتجاتها وخدماتها، ومن أمثلتها نجد شركات السيارات وشركات التكنولوجيا؛

- ✓ **الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يحدث هذا النوع بين الدول المتطورة والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل الاتحاد الأوروبي أو شمال القارة الأمريكية، ويتم عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية؛
- ✓ **الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** يتمثل بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، ويتم في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم بالإستثمار في مجال البحوث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة لرغبتها في مضاعفة الربحية؛

ب. **الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمعيار السيطرة والتحكم في الإستثمار:** وهو من أكثر الأنواع شيوعا في البلدان المستضيفة له وينقسم إلى الأنواع التالية (بلال، 2015، صفحة 160):

- ✓ **الإستثمارات المشتركة:** ويعني تعاون دولتين أو أكثر على المستوى العمومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الاقليمية أو للتصدير؛
- ✓ **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة؛
- ✓ **مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل الاتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلى يتم بموجبها قيام الطرف الأول بمنح الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ويقوم الطرف الأجنبي أيضا بتزويد الخبرة العلمية والعملية اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه؛
- ✓ **الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة:** يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، بحكم أن التصدير يدر أرباحا بالعملات الأجنبية، ويخفض من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الإيرادات، بالإضافة إلى خلق مناصب عمل محلية.

3.2. الآثار السلبية والايجابية:

يخلق الإستثمار الأجنبي المباشر آثار عديدة على مختلف المتغيرات الإقتصادية، وفي هذا السياق سنتناول الآثار الإيجابية والسلبية على الاقتصاديات الدول المضيفة.

أ- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل فيما يلي (أحمد، 2014، صفحة 87):

- **بالنسبة للتقدم التكنولوجي:** أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا وهذا للأسباب التالية:
  - ✓ يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر على ايجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لنشوء التكنولوجيا مما يعزز حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات؛
  - ✓ يقدم المستثمرين الأجانب تدريبات للعمالة، والتي لا تتوفر في الشركات المحلية.

- **بالنسبة لميزان المدفوعات:** الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير متبادل على ميزان المدفوعات بين دولتين المستثمرة والمضيفة، ويمكن تلخيص هذا التأثير على النحو التالي:
  - ✓ **الدولة المستثمرة:** تشهد في البداية عجزا في ميزان مدفوعاتها وذلك لخروج رؤوس الأموال للخارج لتمويل الاستثمارات؛
  - ✓ **الدولة المضيفة:** تشهد إزدياد في حصيلة النقد الأجنبي الذي يساعد في زيادة الواردات دون لحاجة في زيادة الصادرات، إلا أن هذا التأثير يبقى على المدى القصير فقط، فسرعان ما تبدأ الإستثمارات الأجنبية بالنضج والنمو فتعمل على زيادة الإستيراد بالبلد المضيف من السلع والخدمات بالإضافة لتحويل أرباحها للبلد الأم

ودفع التمويلات الخارجية و كذا تحويل أجور العاملين الأجانب فيزداد الضغط على ميزان المدفوعات البلد المضيف.

وعليه يجب على الدولة المضيفة وضع شروط صارمة للسيطرة على الإستثمارات الأجنبية تجعلها تحسن من وضع ميزان مدفوعاتها من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة إليها.

- **بالنسبة للعمالة:** يمكن للإستثمار الأجنبي أن يكون عاملا للتخفيض البطالة من خلال إقامة عدد المشاريع التي تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.
- **بالنسبة للنمو الإقتصادي:** يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي عندما يزداد الإنتاج، إما من خلال زيادة عوامل الإنتاج (مثل العمالة ورأس المال وما إلى ذلك) أو من خلال استخدامها بشكل أكثر كفاءة. كما يؤدي دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية، مما يدفع الشركات المحلية إلى البحث عن أساليب تشغيلية أفضل وأكثر كفاءة، مثل تحسين أوقات التسليم، وتحسين التحكم في المخزون وشبكات التوريد مما يوفر للمستهلكين المزيد من الخيارات وتحسين جودة وتنوع المنتجات، مما يساهم في زيادة الأجور والإنتاج والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، والمستويات المعيشة بشكل عام (hayet & Farah, 2024, p. 504).
- كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في (Manuela & Jurgita , 2024, p. 195):
  - ✓ زيادة قدرة الإنتاج والتصدير في الدولة بطرق مختلفة. على سبيل المثال، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارات رأسمالية مباشرة في اقتصاد الدولة، مما يسمح للشركات بالاستثمار في معدات وتقنيات وبنية أساسية جديدة، مما يزيد من قدرتها الإنتاجية. مما يمكن للشركات الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وخفض تكلفة إنتاج الوحدة، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية.
  - ✓ يسهل الوصول إلى الأسواق الأجنبية، حيث يمكن للمستثمرين الأجانب استخدام الدولة المضيفة كقاعدة لتصدير السلع والخدمات إلى دول أخرى.
  - ✓ يساهم في تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير. من خلال إنشاء شبكات وقنوات توزيع عالمية تسمح للصناعة المحلية بتصدير منتجاتها بكفاءة أكبر من خلال توفير الموارد والمعرفة والقدرة على الوصول إلى السوق اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

ب- **الأثار السلبية للإستثمار الأجنبي:** وتتمثل فيما يلي (بحري، 2017، صفحة 34):

- تراكم الديون الخارجية وذلك بسبب حجم رؤوس الأموال المحولة للخارج تزيد عن رؤوس الأموال التي تتدفق إلى البلد المضيف في شكل إستثمارات خارجية فتزداد حاجة الدول المضيفة للتمويل فتضطر إلى الإقتراض وبالتالي رفع ديونها؛
- يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر تهديدا للسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛
- إن مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر لا تستهدف غالبا إلا القطاعات الأكثر حيوية في الإقتصاد، حيث أنها تتجه بإقامة مشاريع هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية تساعد في تطوير الإقتصاد وتلبية احتياجات أفراده الأساسية؛
- غالباً ما تعتمد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على تكنولوجيا غير مناسبة مع مستوى التطور الصناعي والاقتصادي لهذه الدول، مما يقلل من فاعليتها في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل.

3. مقومات القطاع السياحي وواقعه في الجزائر

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، وهذا راجع إلى ما تحققه من عائد الذي أصبح ينافس عائدات الكثير من القطاعات لتصبح مصدرا أساسيا من مصادر العملة الصعبة، وعليه سوف نتعرف في هذا العنصر إلى أهم مقومات الجذب السياحي في الجزائر وكذا واقعه.

1.3. مقومات الجذب السياحي في الجزائر:

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي من شأنها أن ترقى بالقطاع السياحي، وفيما يلي عرض لأبرز المقومات السياحية التي تتميز بها (أمال و عبود، 2017، صفحة 227):

أ- **المقومات الطبيعية والجغرافية:** تعد الجزائر أكبر بلد افريقي مساحة، بها أربعة معالم جغرافية رئيسية متمثلة في القسم الشمالي حيث السواحل المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى مرتفعات الأطلس، ثم الهضاب الداخلية، والصحراء الشاسعة التي تمتد حتى بلدان الجوار الجنوبي.

- ✓ **الموقع والحدود:** تقع الجزائر شمال غرب القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، شرقا تونس وليبيا، غربا المغرب وموريتانيا، ويحدها من الجهة الجنوبية مالي والنيجر، تتربع على مساحة جعلتها تحتل مكانة أكبر بلد إفريقي حيث تبلغ 2.381.471كلم مربع.
- ✓ **المقومات الطبيعية:**
  - ➢ الشواطئ: تتوفر على 552 شاطئ منها 364 مسموح للسياحة و188 ممنوع.
  - ➢ المناطق الجبلية: تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية كمرتفعات الشريعة والتي يبلغ ارتفاعها 1510م فهي تسمح للسياح بممارسة رياضة التزحلق على الثلج.
  - ➢ المناخ في الجزائر: يمتاز المناخ في الجزائر بالتنوع والاختلاف حسب اختلاف المناطق فيما يلي أهمها: مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ المتوسطي شبه الرطب والمناخ شبه الرطب بإضافة إلى المناخ الصحراوي).
- ✓ **الحمامات المعدنية:** لا تزال الجزائر إلى يومنا هذا تتميز ببعض أثار الحمامات الرومانية، فالتداوي بالمياه المعدنية ومياه البحر يمثل جانبا من جوانب السياحة المائية، فقد تم إحصاء 282 منبع للمياه المعدنية العلاجية.

ب- **المقومات التاريخية والحضارية:** ومن أهم المواقع في الجزائر المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو قلعة بني حماد بالمسيلة، تيمقاد بباتنة، القصبة بالجزائر العاصمة.

ج- **امكانيات الإستغلال:** وهي المقومات المتمثلة فيما يلي (هبة و هدى، 2022، صفحة 27):

- **مؤسسات النقل:** احتلت الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الافريقي من حيث النقل الذي يتفرع إلى النقل الجوي (52 مطار دولي)، البري والبحري.
- **السكك الحديدية:** وصل عددها إلى 200 محطة موزعة على 000 45 كلم والمتمركزة معظمها في الشمال والتي تستعمل خاصة في السياحة الداخلية من طرف المقيمين.
- **قدرات الإستقبال:** من بين التجهيزات السياحية التي يعتمد عليها السائح لممارسة النشاط السياحي نجد الفنادق وبكل أنواعها تحتوي على أسرة لإستقبال الضيوف من أجل تقديم خدمات المأوى والطعام والراحة، وبالتالي تمثل الطاقة الفندقية، القدرة الإستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لإستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي يتم بواسطتها قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين.

ويتضح توزع (عدد الأسرة) الطاقة الفندقية لسنتي 2021 و2022 في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول 01: توزيع الطاقة الفندقية بالجزائر لسنتي 2021 و 2022

الطابع	سنة 2021		سنة 2022	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	1 115	85 577	1 154	93 906
ساحلي	258	33 588	183	37 586
صحراوي	83	6 620	86	6 946
حموي	27	4 598	33	5 189
مناخي	19	1 883	20	1 899
المجموع	**1 502**	**132 266**	**1 576**	**145 526**

المصدر: حسب آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة لسنتي 2021 و 2022

من خلال الجدول يتضح أن هناك تعدد واختلاف لطوابع الفنادق في الجزائر من فنادق حضرية ساحلية، صحراوية، حموية ومناخية، حيث يشهد كل طابع تباين في الإقبال الفندقي من سنة إلى أخرى.

د- الهياكل والمؤسسات السياحية: تتمثل في الهيئات المشرفة على تنظيم القطاع السياحي منها (نوال و عبد الله، 2019، صفحة 200):

- **الإدارة المركزية**: تأسست وزارة السياحة بموجب مرسوم رقم 63-474 المؤرخ في 20-12-1963، حاليا تتمثل في وزارة السياحة والصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-149الصادر في 30 ماي 2010، الذي جاء بفصل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم عن السياحة وضم الصناعات التقليدية إلى قطاع السياحة.
- **الديوان الوطني للسياحة**: يعتبر المسؤوول الأول عن ترقية السياحة وذلك من خلال إصدار جملة من الحملات الترقوية (الإشهارية، علاقات عامة وتنشيط المبيعات).
- **المديريات السياحية بالولايات:** وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي فهي مسؤوولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الإستثمار، محاولة مراقبة ومتابعة هذه المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون.
- **وكالات السياحة والأسفار**: تقوم هذه الوكالات بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي من خلال:
  - ✓ حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح الأجانب.
  - ✓ استقبال ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم .
  - ✓ تسويق الرحلات وبيع التذاكر ومحاولة التعريف (مرشد سياحي) بالتراث الوطني في الخارج وكذا تنظيم المؤتمرات والملتقيات .

والجدول التالي يبين عدد الوكالات السياحية والأسفار لسنتي 2021 و2022

جدول 02 : الوكالات السياحية والأسفار وعدد المرشدين السياحيين لسنتي 2021 و 2022

التعيين	سنة 2021	المجموع	سنة 2022	المجموع
عدد الوكالات السياحية (الأم)	3 580	4 267	3 962	4 722
عدد الفروع	687		760	
عدد المرشدين (الوطني)	79	200	90	202
عدد المرشدين (المحلي)	121		122	

المصدر: حسب آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة

من خلال الجدول يتضح أن عدد الوكالات السياحية وفروعها وكذا عدد مرشديها تزايدت من سنة 2021 إلى سنة 2022، فمثلا كان عدد الوكالات السياحية **"الأم"** 580 3 وكالة في 2021 وارتفع إلى 962 3 وكالة في 2022.

2.3.واقع القطاع السياحي في الجزائر:

يزخر القطاع السياحي في الجزائر بمقومات سياحية هائلة جعلتها قبلة للعديد من السياح من جهة وللمستثمرين من جهة أخرى.

أ- **تدفقات المشاريع الإستثمارية السياحية:** تشهد السياحة إقبالا متواصلا للمشاريع الإستثمارية والذي يتأثر بصفة طردية مع بيئة الإستثمار المتوفرة، هذا ما سنحاول تبيانه من خلال الجدول الآتي الذي يوضح تدفقات المشاريع الإستثمارية السياحية لسنة 2022:

الجدول 03: **وضعية المشاريع السياحية لسنة 2022**

	سنة 2022			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	تكلفة المشاريع (مليار دج)
مشاريع في طور الانجاز	747	94 731	37 077	387.798
مشاريع متوقفة	342	41 386	17 315	187.974
مشاريع غير منطلقة	1 385	171 091	66 132	788.044
مشاريع تم إنجازها	111	9 169	3 554	20.850
المجموع	2 585	316 377	123 878	1 384 .667

المصدر: آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة 2022

من خلال الجدول يتضح أن عدد المشاريع الإستثمارية السياحية المزمع تحقيقها في سنة 2022 قدرت ب 747 مشروع لتوفر بذلك عدد كبير من مناصب الشغل.

ب- **السياح الأجانب الوافدين الى الجزائر :** هنا نقوم بتحليل بعض البيانات الخاصة بتوافد السياح الأجانب الى الجزائر خلال فترة 2018-2023 بالإعتماد على الشكل التالي :

الجدول 04: عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال فترة (2018-2023)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السياح الأجانب	2 018 753	1 933 778	509 736	66 995	757 380	2 200 000

المصدر: آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة

ولتوضيح أكثر لمعطيات الجدول نترجم بياناته في الشكل التالي:

الشكل 01: عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال فترة (2018-2023)

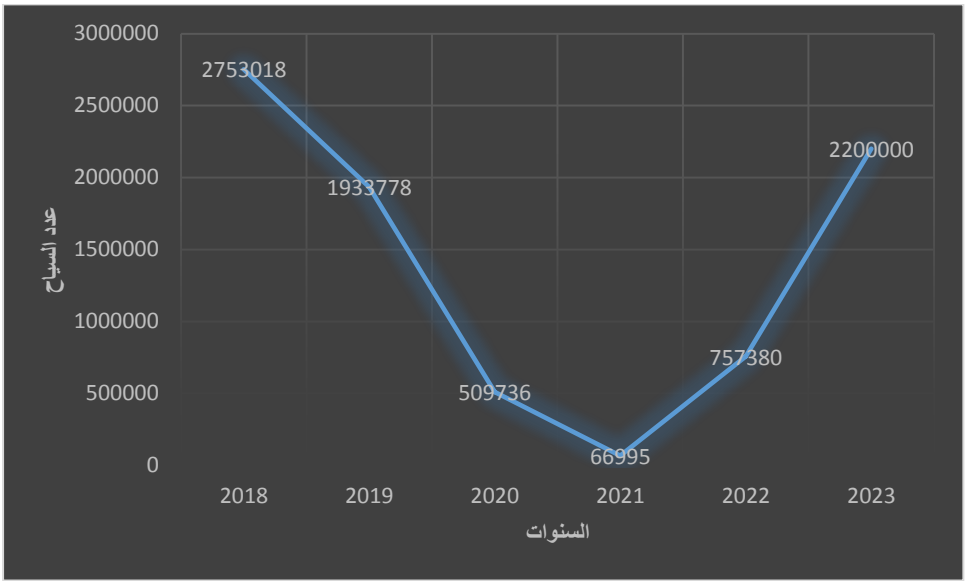

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر شهد تقلبات من سنة 2018 إلى غاية سنة 2023، حيث سجل عدد الوافدين الأجانب 753 018 2 وافد سنة 2018، ثم بدأ بالتناقص بداية من سنة 2019 بعدد 778 933 1 وافد إلى غاية سنة 2021 بقيمة 995 66 وافد، وهذا راجع لأزمة جائحة كوفيد -19- وإجراءات الحجر الصحي المطبق على مستوى العالم، ليعاود الارتفاع في سنة 2023 مسجلا أعلى نسبة له بـ 2.2 مليون سائح أجنبي نظرا لبداية تعافي وضع الإستثمار في البلاد بعد الجائحة.

ج- **مساهمة القطاع السياحي في العمالة :** يلعب قطاع السياحة كغيره من القطاعات دورا مهما في توفير مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة مما يؤثر على النمو الإقصادي للبلاد هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 05: المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في العمالة وتوفير مناصب شغل في فترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	256 775	261 289	270 317	300 000	308 027	320 000

المصدر: آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة

ولتوضيح أكثر لمعطيات الجدول نترجم بياناته في الشكل التالي:

الشكل 2: المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في العمالة وتوفير مناصب شغل في فترة (2014-2019)

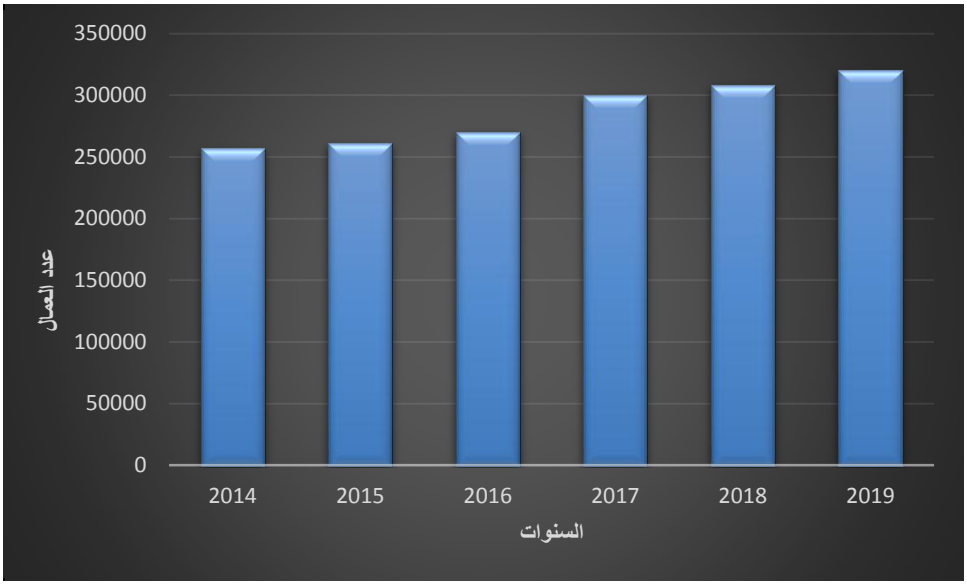

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

عرف قطاع السياحة توفيرا لمناصب الشغل من خلال ما يوضحه الجدول وشكله أعلاه، وذلك بصفة متزايدة بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، فعلى سبيل المثال أدى قطاع السياحة إلى توفير 256 775 فرصة عمل مباشرة في عام 2014، لتشهد تزايدا متتاليا في السنوات اللاحقة لتصل إلى ما قيمته 000 320 منصب عمل سنة 2019.

3. الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي في الجزائر الوقع والتحديات:

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية لأي بلد عن طريقة مضاعفة الثروات، وهذا ما تسعى إليه العديد من الدول للبحث عن الوسائل التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات في المجال السياحي، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

والجزائر بالرغم من حيازتها على مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا، بالإضافة إلى تقديمها العديد من التحفيزات لتخفيف العبئ على المستثمر وحثه على الإستثمار في المجال السياحي، إلا أن هذا الأخير يواجه العديد من العراقيل السياسية والإدارية والإقتصادية إضافة إلى عراقيل أخرى.

2.4. واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا جوهريا على المستوى العالمي مما يجعله مطلبا تسعى إليه الدول في سبيل سعيها إلى تحقيق تنميتها، وترتبط جاذبية أي بلد لاستثمارات الشركات الأجنبية بمستوى فاعلية مقوماته الإستثمارية.

أ- **مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:** تتمثل أهم هذه المقومات في ما يلي :

- **الأمن السياسي:** ترتبط الجزائر بعلاقات وثيقة على الصعيد الخارجي وهو ما يشير إلى البعد السياسي الذي تتسم به سياسة الدولة الخارجية، أما على الصعيد الداخلي فبالرغم من الامتيازات والتسهيلات المقدمة كان هناك نقص في التمويل الخارجي ونفور للمستثمرين الأجانب نظرا لمرورها بفترات عصيبة على ساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، إلا أنها شهدت تحسنا كبيرا في المناخ السياسي والأمني للبلاد وذلك بعد صدور قانون الوئام المدني 1999 مما أدى إلى نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وإرتفاعها بشكل ملحوظ (محمد م.، 2017، صفحة 4).

- **حجم السوق:** يعد عامل جوهري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان حجم السوق كبير ومتنامي كلما زادت جاذبيته للمستثمرين الأجانب، مما يخلق عددًا أكبر من المستهلكين و يزيد من فرص الربح للشركات. (محمد م.، 2017، صفحة 4).
- **توفر البنية الأساسية:** تتمثل البنية التحتية للجزائر في (ياسين، 2017، صفحة 62):
  - ✓ الطرقات: 039 112 كلم (المرتبة 40 عالميا، الثالثة إفريقيا) بما في ذلك 573 29 كلم من الطرق الوطنية؛
  - ✓ المطارات: 36 مطار منها 16 دولية؛
  - ✓ السكك الحديدية: 973 3 كلم بما في ذلك مسافة قصيرة مكهربة، ومع نهاية عام 2017 ستصل مسافة السكك الحديدية 000 6كلم على الصعيد الوطني؛
  - ✓ الموانئ: 45 مرافق وهياكل بحرية منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه.
  - ✓ النقل: مترو واخد في الجزائر بطول 5.9 كلم مع ثلاثة امتدادات بطول 4.9 كلم في طور الإنجاز، بإضافة إلى 3 تراموي (الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة) و 4 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس وسطيف).
- **توفر الموارد، كفاءة وتكلفة العمالة:** جذب الإستثمارات الأجنبية يقف على الموارد الطبيعية الموجودة وكذا كفاءة اليد العاملة وتكلفتها مما يقلل من تكاليف الإنتاج، كما هو الحال في الجزائر وهذا من خلال (ياسين، 2017، صفحة 62):
  - ➢ التوفر على ثروات طبيعية هامة، ثامن عشر(18) منتج للبترول، ثاني عشر(12) مصدر للبترول، خامس (5) منتج للغاز، ثالث (3) مصدر للغاز؛
  - ➢ ثروات أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم...إلخ.
  - ➢ 1.5 مليون طالب جامعي منهم 000 35 مسجل في تكوين الدكتوراه و000 90 في الماستر؛
  - ➢ ما يقارب عن 700 643 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 000 200 (في المعدل) متخرجين، من 213 1 مؤسسة (معاهد ومراكز التكوين).

ب- **تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:**

تملك الجزائر مقومات سياحية وثروات طبيعية هائلة تجعلها قبلة العديد من المستثمرين الاجانب، فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، شأنه شأن العديد من الدول النامية، يمثل عنصرًا حاسمًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية، إلا أنه يتأثر بعدة عوامل داخلية كالإفتقار إلى الحوافز الإستثمارية وأخرى خارجية كالتنافسية الإقلمية، مما يؤثر بدوره على حجم وتوزيع تدفقاته الواردة والتي شهدت تقلبات ملحوظة على مر السنين، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2016).

الجدول 06: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2018-2023)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (ملايين الدولارات)	1 475	1 382	1 140	870	255	1 216

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات تقرير الإستثمار العالمي الأونكتاد 2024، (https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024)

ولتوضيح أكثر لمعطيات الجدول نترجم بياناته في الشكل التالي:

الشكل 03: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2018-2023)

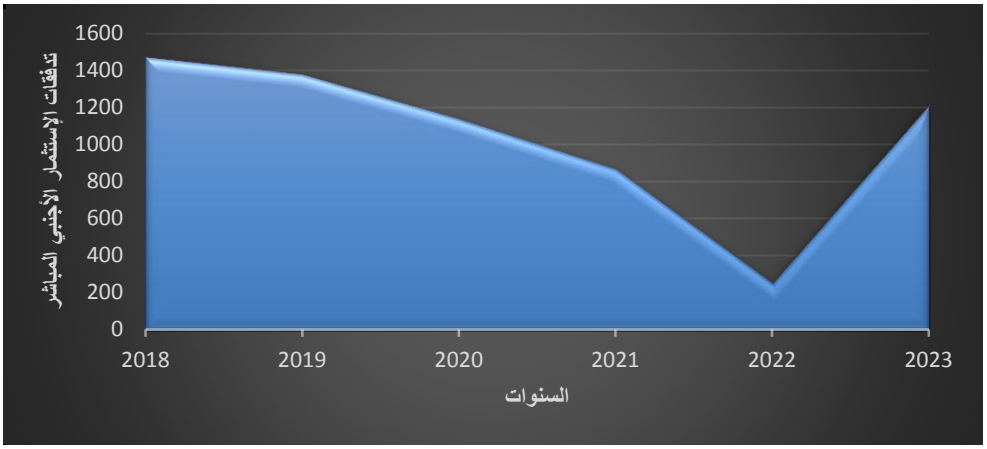

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر سجل سنة 2018 ما قيمته 475 1 مليون دولار لينزل إلى 382 1مليون دولار سنة 2019، ليواصل النزول إلى غاية سنة 2022 بقيمة 255مليون دولار وهي قيمة متدنية جدا وهذا راجع لجائحة كورونا وانعكاساتها على الإقتصاد الوطني، أما بحلول سنة 2023 فقد بدأت الإستثمارات الواردة بالتشافي وشهدت تحسنا ملحوظا لتصل إلى ما قيمته 216 1 مليون دولار، وهي بذلك تعاود الرجوع لحالتها الطبيعية وهذا بفضل تحسن أوضاع بيئة الإستثمار مجددا بسبب زوال الجائحة حول العالم.

ج- توزيع الإستثمارات الأجنبية حسب أقاليمها الأصلية:

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء الأجنبية منها أو العربية، والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016):

الجدول 07: التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون (دج)	مناصب الشغل
أوربا	437	955 161	71 010
الاتحاد الأوروبي	313	677 209	42 649
آسيا	98	163 102	10 567
أمريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
المجمـــــــــوع	**822**	**2 216 699**	**119 525**

المصدر: الوكالة لوطنية لتطوير الإستثمار ANDI(تبعا لتحديث ماي 2017)

نظهر كل هذا بوضوح في الشكل التالي:

الشكل 03: توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2002-2016)

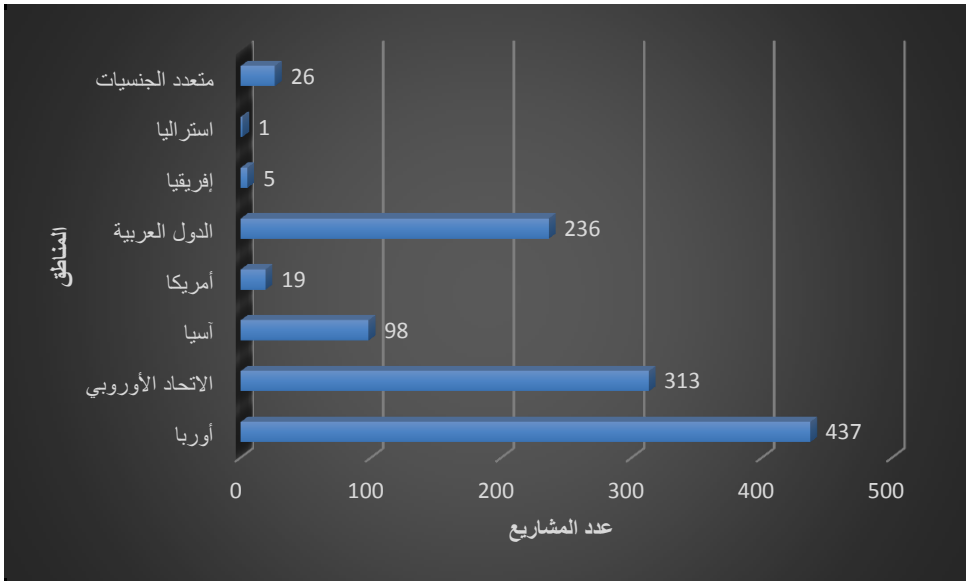

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال كل من الجدول والشكل أعلاه أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد تعددت وتفاوتت النسب من مختلف مناطق العالم، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه إستثماراتها نحو الجزائر، لتسجل أوروبا أكبر المشاريع الواردة خلال فترة (2002-2016) بـ437 مشروع بقيمة 161 955 مليون دينار جزائري من بينها 313 مشروع للإتحاد الأوروبي بقيمة 209 677 مليون دينار جزائري، أما الدول العربية فقد احتلت المرتبة الثانية وذلك بـــ 236 مشروع بقيمة 528 997 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك 199 30 منصب شغل، لتحقق كل من أسيا وأمريكا 98 و19 مشروع بقيمة 102 163 و 163 68 مليون دينار جزائري بتوفير 567 10 و 755 3 منصب شغل وذلك على التوالي، أما الشركات المتعددة الجنسية فكان لها مساهمة لبأس بها بـ 26 مشروع ما قيمته 085 24 مليون دينار جزائري بتوفير 521 3 منصب شغل، لتحظى في المراتب الأخيرة كل من إفريقيا وأستراليا بمشاركتهما المتواضعة في مجمل الإستثمارات، بـ 5 مشاريع لإفريقيا ما قيمته 860 56 وبـ 209 منصب شغل، وبمشروع وحيد من قبل أستراليا بقيمة 974 2 مليون دينار جزائري موفرة بذلك 264 منصب شغل. وعموما نلاحظ أن الإستثمارات الخارجية في تزايد مستمر ويعود ذلك إلى الأهمية التي أصبحت توليها هذه الدول لهذا المورد والتنافس فيما بينها في توفير الإغراءات والتحفيزات والإمتيازات التي توفرها الجزائر لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

د- المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب القطاع:

يعتبر رصد حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجهها القطاعي من بين مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، لذا سوف نعتمد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة من حيث عدد المشاريع الأجنبية وتوزيعها، حيث يمكن توضيح أهم القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2016) في الجدول التالي:

الجدول 08: تقسيم المشاريع الإستثمارية أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2016)

نوع القطاع	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون (دج)	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	14	% 1.7	4 373	% 0.2	618	% 0.52
البناء	137	% 16.67	77 661	% 3.5	23 040	% 19.28
الصناعة	495	% 60.22	1 783 922	% 80.48	70 793	% 59.23
الصحة	6	% 0.73	13 572	% 0.61	2 196	% 1.84
النقل	25	% 3.04	14 820	% 0.67	727	% 1.44
السياحة	14	% 1.7	113 772	% 5.13	6 309	% 5.28
الخدمات	130	% 15.82	119 139	% 5.37	6 309	% 5.28
الاتصالات	1	% 0.12	89 441	% 4.03	13 342	11.16
المجمـــــوع	**822**	**% 100**	**2 216 699**	**% 100**	**119 525**	**% 100**

المصدر: الوكالة لوطنية لتطوير الإستثمارANDI (تبعا لتحديث ماي 2017)

والشكل الآتي يوضح عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع **(2002-2016)**:

الشكل 04: عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب كل قطاع (2002-2016)

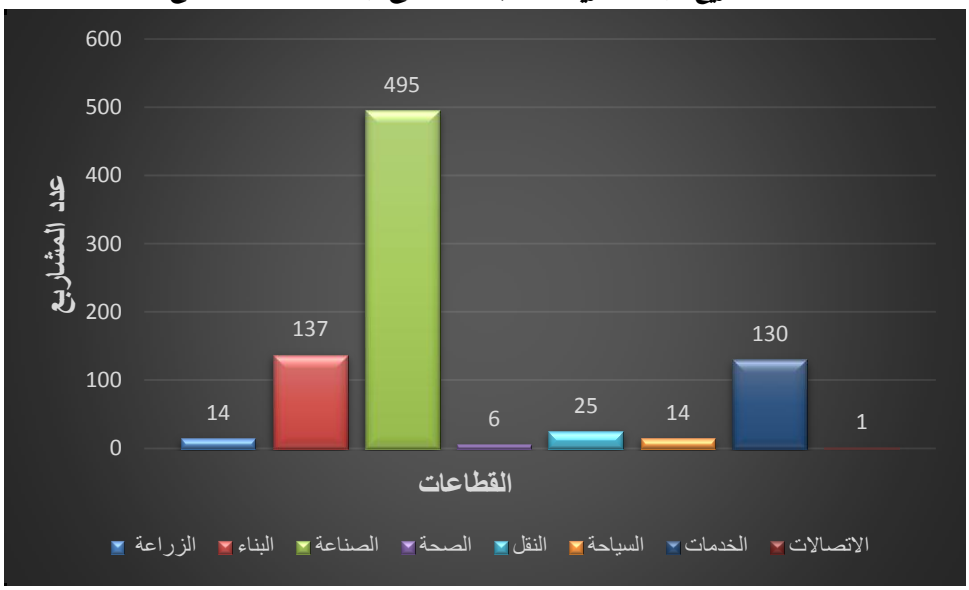

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

بالإعتماد على معطيات الجدول والشكل الموضح أعلاه يتبين أن الإستثمارات الأجنبية لفترة (2002-2016) بلغت في مجملها 2 216 699 مليون دينار جزائري تنصب معظمها في قطاع الصناعة بنسبة 60.22 % من إجمالي المشاريع والمقدرة بـ 1 783 922 مليون دينار جزائري، يليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 16.67 % بقيمة 77 661 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الخدمات بنسبة 15,82% بقيمة 119 139 مليون دينار جزائري، ثم قطاع النقل بنسبة 3,04% بقيمة 14 820 مليون دينار جزائري،ثم قطاعي السياحة والزراعة بنفس النسبة 1,70% بقيمة 4 373 مليون دينار جزائري لقطاع الزراعة و 113 772 مليون دينار جزائري لقطاع السياحة، ليشهد في آخر الترتيب قطاعي الصحة والإتصالات أضعف نسبة تؤوول إلى الإنعدام رغم أهميتهما في إقتصاد الوطن.

هـ- المشاريع الإستثمارية الأجنبية المخصصة للقطاع السياحي:

سنحاول من خلال الجدول توضيح الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع السياحي لسنة 2020:

جدول رقم 09: الشركات المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر 2020

الولاية	الشركة المستثمرة	عدد الأسر	مناصب العمل	التكلفة (مليون دينار)
الجزائر	شركة جزائرية إماراتية التطوير العقاري EMIRAL	1220	700	43000,00
	سبا تراست استايت [الجزائر-الاردن -قطر]	720	450	27122,65
	سارل ترك لين تعاون الجزائر-الصين	894	400	6 5,19517
	سبا cscec الجزائر –الصين	672	256	60.0156
سكيكدة	الشركة السعوديةRUSSICA PARK	1684	1500	7.320.000
بجاية	اورل شيفاب بن ادير الياس تعاون الجزائر-السعودية	136	125	20
قسنطينة	سبا سيتي مول الجزائر –السعودية	300	100	1560

المصدر: آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية- إحصائيات السياحة 2020

حسب احصائيات السياحة حول وضعية الاستثمارات السياحية بشراكة أجنبية لسنة 2020، توجد 7 شركات أجنبية مستثمرة في القطاع السياحي وذلك بشراكة جزائرية، منها 5 شركات عربية، إذ تتصدر الشركتين السعودية والإماراتية قائمة المشاريع بتوفير 1684 و 1220سرير، كما توفر 1500و 700 منصب عمل على التوالي، بالإضافة أيضا إلى وجود شركتين صينيتين مستثمرتين في الجزائر العاصمة.

2.4. المعوقات التي تواجه الإستثمار السياحي:

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطور الإستثمار السياحي في الجزائر، نورد أبرزها في الشكل التالي:

الشكل 05: المعوقات المواجهة للإستثمار السياحي في الجزائر

عائق العقار السياحي	العوائق الإدارية والقانونية	غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية
• يعتبر تعقد إجراءات الحصول على العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى عائق يقف أمام المستثمرين،حيث . يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية.	• تعتبر الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي أهم العراقيل التي يواجهها قبل الإنطلاق في مشروعه الإستثماري. وذلك بالرغم من الإمتيازات التي وضعتها الجزائر من أجل التشجيع على الإستثمار.	• تقع شروط وإجراءات الإنضمام إلى التكتلات السياحية الدولية في صالح الشركات الأجنبية والتي لم تصادق عليها الجزائر، فبعدم إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الإستثمارات السياحية.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على : (مراد، 2017، صفحة 252)

كما قدرت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو التحديات التي حالت دون ازدهار القطاع السياحي في الجزائر والإستثمار فيه هي (رشيد، 2017، صفحة 15):

- **بالنسبة لمنتجات السياحية الجزائرية:** رغم تنوع المنتجات وخدمات السياحية الجزائرية إلا أنه يتم التركيز على السياحة الشاطئية دون استغلال باقي المنتجات السياحة الأخرى مثل السياحة الثقافية، كما تعني أيضا من انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة؛
- **بالنسبة لوكالات الأسفار:** غياب قاعدة بيانات شاملة ومعلومات موثوقة عن الوجهات السياحية الجزائرية، وكذا عدم تكيفها مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل والحجز، كما تعاني وكالات الأسفار من الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تعيق عملها؛
- **بالنسبة للتأهيل المهني:** تعاني أغلب المؤسسات السياحية الجزائرية بما فيها الفنادق من نقص مهنية مستخدميها بسبب نوعية التكوين غير ملائم مع منتجات السياحة الجزائرية؛
- **بالنسبة للبنية التحتية الرقمية:** تعاني العديد من مناطق الصحراوي الجزائرية من نقص تغطية الإنترنات عالية التدفق، مما يحد من قدرة المؤسسات السياحية والمستهلكين على الوصول إلى الخدمات والتطبيقات الرقمية؛
- **بالنسبة للمعاملات المالية:** يعاني القطاع السياحي الجزائري من نقص نقاط البيع التي تعتمد على وسائل الدفع العصرية ، بإضافة إلى تعقيد اجراءات التحويلات المالية الدولية وتكلفتها العالية مما تصعب على السياح اجراءها.

3.4. الحلول المقترحة لترقية الإستثمار في القطاع السياحي

تعتبر العوائق التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر متعددة ومتشابكة، وتتطلب حلولاً شاملة ومتكاملة. فهذه بعض الحلول المقترحة لترقية الاستثمار السياحي:

- القضاء على مشكلة العقار السياحي في الجزائر، ومنح إمتيازات وتحفيزات جبائية للإستثمارات السياحية سواء للمستثمر الواطني أو الأجنبي؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتنويع مصادر التمويل من خلال الحد من البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2016-2017 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.3% بعد كل من البيروقراطية 17.5% والتمويل 13.7%؛
- تحقيق التعاون بين سياسات النقل والسياحة لتحقيق أكبر قدر من السهولة والحرية في حركة السياح عبر الحدود؛
- تحقيق تنويع حقيقي ومستمر في المنتجات السياحية وذلك بإبراز الموارد الطبيعية والثقافية من خلال تنظيم رحلات وزيارات واستكشافات للمناطق الطبيعية والمواقع التاريخية والدينية، كما يمكن تطوير منتجات سياحية متخصصة كالسياحة الطبية والسياحة الرياضية من خلال تقديم برامج علاجية طبيعية وتنظيم مسابقات وفعاليات رياضية، ومن أجل تحقيق كل هذا لا مانع من تشارك القطاعين العام والخاص قصد الوصول لنجاعة أكبر

5. خاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي يؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع. أما في الجزائر فإن الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع برغم من زخورها بالمقومات السياحية، لتبقى الجهود المبذولة سعيا لتوفير بيئة مشجعة للإستثمار الأجنبي السياحي ضعيفة خاصة مع تواجد عدة عوائق في القطاع. لدى تتوقف ثمرة هذه الجهود على معالجة هذه العواقب وعلى مقومات الجذب التي توفرها الجزائر للإستثمار الأجنبي.

بعد معالجة الإشكالية، تم التوصل إلى نتائج التالية:

- تتمتع الجزائر بإستقرار سياسي وأمني وإجتماعي وقانوني، مما يشجع على الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية من بينها القطاع السياحي.
- أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن إستغلال هذه الإمكانيات.
- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الإستثمار في هذا القطاع نتيجة تركيز المخططات التنموية السابقة على قطاع الصناعات الثقيلة وذلك على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة.
- تتوقف جاذبية دولة ما من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على العوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبعض الأخر إجتماعي وسياسي.

-

6. قائمة المراجع:

الزبيدي محمد. (2017). الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الإقتصادية والادارية والمالية. *مجلة كلية والاقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، 9*(2)، 39.

المخطارية بحري. (2017). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي. شلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

بوشوشة هبة، و بن محمد هدى. (2022). مقومات العرض السياحي وسبل ترقيته لتحقيق الجذب السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب. *مجلة العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، 8*(3).

حابس أمال، و زرقين عبود. (2017). أمال حابس، عبود زرقين، الإستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر. *مجلة دراسات*(54)، 227.

خنتار نوال، و قلش عبد الله. (2019). تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. *مجلة الإقتصاد والمالية، 5*(1)، 200.

سعيداني رشيد. (2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية. *مجلة البشائر الإقتصادي، 3*(2)، 15.

شهاب عبد اللطيف، و تغريد سعيد. (2014). الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي "دراسة عن اقليم كردستان العراق". *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة*، 7.

صاولي مراد. (2017). الإستثمار السياحي كاستراتيجية رائدة للدفع من مستوى حركية الإقتصاد الجزائري. (54)، 252.

لوعيل بلال. (2015). تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، مجلة بحوث اقتصادية عربية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*(150)، 150.

مرابط محمد. (2017). تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة. *مجلة دراسات وأبحاث*(26)، 4.

مراح مختار، و بن عمو سلوى. (2022). دراسة تحليلية لأثر كوفيد -19- كأزمة مالية اقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر. *مجلة درسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5*(1)، 546.

مفتاح بختة. (2023). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة المنهل الاقتصادية، 6*(1)، 595.

نشمة ياسين. (2017). الإستثمار الأجنبي المباشر وتحديات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. *مجلة دراسات*(55)، 62.

هدروق أحمد. (2014). دراسة قياسية لأثر الإستثمار المباشر وراس المال البشري على النمو الإقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970-2012). *مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*(2)، 87.

hayet, B., & Farah, R. (2024). RAHAL Farah,The impact of the Algeria-European Union Association Agreement on Foreign Direct Investement in Algeria. *El manhel Economy, 6*(2), 504.

Manuela, T., & Jurgita , R. (2024). Impact of Foreign Investement On Host Country's Developement: A Case Study. *Management and Economics Engineering, 22*(1), 195.